تقرير مركز وصول لحقوق الإنسان

حول الترحيل القسري للاجئين السوريين من لبنان

أغسطس/آب 2019

بحث: أحمد سامي لطف – نبيلة الحموي – محمد حسن

تدقيق ومراجعة قانونية: المحامية ديالا شحادة

إعداد وتحرير: محمد حسن

ترجمة: وسام الطيار

مركز وصول لحقوق الإنسان - لبنان

الفهرس

- ملخص تنفيذي 3
- منهجية الإعداد 4
- ملخص عام عن واقع اللاجئين السوريين في لبنان 5
- موقف اللاجئين من العودة إلى سوريا 7
- سياسة لبنان المنهجية للضغط على اللاجئين من أجل العودة 9
- دور الإعلام اللبناني في دعم السياسة الرسمية وتشكيل الرأي العام اللبناني 12
- حالات العودة التي تم توثيقها من قبل مركز وصول لحقوق الإنسان ..... **خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**13

- شهادات حية من الضحايا وأُسرهم 14

- التزامات لبنان لجهة عدم الترحيل بموجب القوانين المحلية والدولية 16
- خلاصة وتوصيات 18

1. ملخص تنفيذي

منذ أواسط العام 2017، تصاعدت وتيرة الخطاب الرسمي التميزي في لبنان ضد وجود اللاجئين السوريين فيه، تزامناً مع مزاعم السلطات السورية بأن مناطق هؤلاء اللاجئين صارت "آمنة" وبأن في وسعهم العودة والاستقرار فيها من دون أي مخاوف[1]. ولم تتوانَ السلطات اللبنانية عن ترجمة خطابها بسياسة منهجية تضغط على اللاجئين السوريين في أمنهم ورزقهم ومسكنهم من أجل دفعهم إلى "العودة طوعاً" إلى دولتهم المجاورة. وخلافاً لالتزاماتها بموجب القوانين المحلية والدولية بعدم ترحيل أي لاجئ مقيم في أراضيها إلى بلدٍ يمكن أن يتعرض فيه لمخاطر الموت أو التعذيب أو الاضطهاد، تمادت السلطات اللبنانية في سياستها هذه إلى حدّ إقدامها على ترحيل عدد من اللاجئين السوريين الذين قدموا إلى لبنان عبر مطار رفيق الحريري الدولي في بيروت، أو عبر ترحيل عدد من المقيمين منهم في لبنان منذ سنوات، وذلك بواسطة جهاز الأمن العام اللبناني عبر الحدود البرية مع سوريا، وقد صدر بتاريخ 2019/4/15 عن المجلس الأعلى للدفاع في لبنان[2] قراراً يقضي بترحيل اللاجئين الذين دخلوا بطريقة غير قانونية بعد تاريخ 24 نيسان 2019، وأن هذا القرار قد يهدد أعداداً كبيرة من اللاجئين الذين دخلوا بطريقة غير قانونية، ولا يملكون إثباتات لدخولهم لبنان قبل التاريخ المذكور، والتي أشارت إليها 8 منظمات حقوقية لبنانية بورقة موقف[3] تقدمت بها رسمياً إلى السلطات اللبنانية التي أصبحت على علم بعدم قانونية "الترحيل"، وقد تمكّن مركز **"وصول"** لحقوق الإنسان (المُشار إليه لاحقاً بـ" **وصول**") من توثيق 16 حالة ترحيل في شهر أبريل/نيسان وسبع (7) حالات أخرى في شهر يناير/كانون الثاني 2019، إضافة إلى ست (6) حالات ترحيل غير رسمية (خطفاً) للاجئين سوريين تمّ تسليمهم بشكل غير قانوني للأجهزة الأمنية السورية خلال شهري مايو/أيار ويونيو/حزيران 2019.

وقد عبّرت منظمات غير حكومية محلية ودولية تُعنى بحقوق الإنسان عن قلقها الشديد إزاء الاجراءات التعسفية التي يتخذها لبنان لترحيل لاجئين سوريين إلى سوريا، وأصدر مركز **"وصول"** مع شركائه من المنظمات وفي مقدمتها منظمة "هيومان رايتس ووتش" الدولية، بياناً مشتركاً بتاريخ 2019/5/24[4] وثّق بعض حالات الترحيل هذه، وعبّرت هذه المنظمات في بيانها المشترك هذا عن مخاوف جدية من تعريض هؤلاء اللاجئين إلى مخاطر الموت والتعذيب والاضطهاد في سوريا بسبب سياسة الترحيل القسري الطارئة في لبنان.

ويستمر مركز **"وصول"** ببذل كل الجهود الممكنة مع شركائه من المنظمات الحقوقية المحلية والدولية لإيجاد حلول جذرية لوقف الانتهاكات الواقعة على اللاجئين السوريين في الدول المُضيفة، ويحثّ "المركز" المجتمع الدولي والمقرّرين الملحقين بأمينها العام لشؤون التوقيف التعسفي، والاخفاء القسري، وأشكال العنصرية المعاصرة، والتعذيب، وحقوق الإنسان كافة، والمفوض السامي لشؤون اللاجئين، ومجموعات العمل التابعة لهم في الأمم المتحدة، بعدم السماح باستمرار هذه الانتهاكات بحقّ هؤلاء اللاجئين المحرومين من أدنى الحقوق التي تكفلها لهم شرعة الأمم المتحدة ومواثيقها وقراراتها، ألا وهو الحقّ بعدم ترحيلهم إلى بلد يمكن أن يتعرضوا فيه للقتل أو التعذيب أو الاضطهاد أو الحرمان من حياة كريمة وآمنة.

---

[1] موقع وزارة الخارجية والمغتربين السورية, "سورية تدعو مواطنيها الذين اضطرتهم الاعتداءات الإرهابية لمغادرة البلاد للعودة إلى وطنهم الأم", 2018/07/03.
https://tinyurl.com/y2w4jpzl

[2] مجلس الدفاع الأعلى يورط لبنان في ترحيل اللاجئين السوريين: ممارسات مخالفة لحكم القضاء والقانون
https://tinyurl.com/y6mu6hrd

[3] منظمات حقوقية للسلطات اللبنانية: أين حق الدفاع للسوريين ضدّ الترحيل القسري؟ لماذا تمتنعون عن تنفيذ قرار مجلس شورى الدولة؟
https://tinyurl.com/yykzn4bc

[4] تقرير هيومن رايتس ووتش," لبنان: ترحيل سوريين من المطار بإجراءات موجزة ", 2019/05/24.
https://tinyurl.com/y4zgt8yd

2. منهجية الإعداد

اعتمد فريق مركز **"وصول"** لإعداد هذا التقرير على المعايير الدولية المقبولة لجهة الدقة والموضوعية والحياد وحماية المصادر المعرضين للخطر، وتمّ إجراء تحقيقات ميدانية واتصالات عبر برامج آمنة مشفّرة ومفتوحة المصدر، اللازمة للتقرير في محافظات بيروت والشمال والبقاع ضمن الأراضي اللبنانية، وأيضاً في محافظات دمشق وريفها وطرطوس وحمص ضمن الأراضي السورية، وأجرى فريق **"وصول"** مقابلات حضرية مع 31 ضحية وشاهداً عيان من الجنسية السورية ممن تعرضوا للترحيل، أو التسليم للسلطات السورية، كلّ منهم على حدى، وبشكل يضمن استقلاليتهم في التصريحات التي أدلوا بها، وبما يضمن كتمان هويات الأفراد المعرضين للخطر بينهم، واعتمدت المقابلات على القائمة عينها من الأسئلة حول الوقائع عينها للتيقن من صحة المعلومات المُدلى بها، وذلك باللغة الأصلية للأشخاص الذين تمّت مقابلتهم، ومن دون أن تتضمن الأسئلة أي إيحاءات ضمنية، ومن دون أي مقابل مادي، وتم التشاور حول المعلومات المتوفرة لفريق **"وصول"** مع شركائه من منظمات حقوقية لبنانية وسورية، سواء هذه التي تنشط وتقيم داخل لبنان وسوريا أو تلك تنشط داخلهما وتقيم خارجهما.

قام فريق **"وصول"** كذلك بإجراء تحليل خاص بالبيانات المجموعة من المصادر العامة كالتقارير الإعلامية والبيانات الرسمية للتثبت من صحتها ودقتها، وبرغم محاولة الفريق التواصل مباشرة أو عبر وسطاء مع السلطات الرسمية المعنية بمضمون التقرير، وخصوصاً المديرية العامة للأمن العام اللبناني، والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة في لبنان (المُشار إليها لاحقاً في هذا التقرير بـ"المفوضية")، بهدف تضمين تعليقاتهم الرسمية حول موضوع التقرير الحالي، إلا أن المراجع المذكورة أشارت على فريق **"وصول"** ووسطائه بالعودة إلى البيانات الرسمية الصادرة عن هؤلاء في ما يتعلق بمسألتي العودة الطوعية والترحيل القسري، فيما لم يتسنّ التواصل مع الوزير الخاص بـ"شؤون النازحين" السيد صالح الغريب، السفارة السورية في لبنان عبر أرقام التواصل الرسمية المتوفرة على صفحتها الرسمية على الإنترنت.

وباعتباره التقرير الرسمي الأول الذي يرفعه مركز **"وصول"** إلى الأمم المتحدة، وخصوصاً إلى المقرر الخاص بالتعذيب، وإلى مجلس حقوق الإنسان قبل دورته الثانية والأربعون المقررة في أيلول القادم، والتقرير الوحيد الذي يتحدث حول قضية الترحيل القسري بشكل مفصل، فإن فريق **"وصول"** بذل قصارى جهده من أجل احترام معايير الحياد والموضوعية ودقة وسلامة المعلومات المتضمنة فيه، وذلك برغم عدد من التحديات الجدية التي واجهت الفريق في إعداده للتقرير، أقلّ ما فيها خطر تعرّض الباحثين الذين شاركوا في إعداده لمضايقات أو ملاحقات تعسفية من قبل الأجهزة الأمنية اللبنانية، إذ درجت هذه الأخيرة على مضايقة وملاحقة الناشطين الحقوقيين المقيمين في لبنان، لبنانيين كانوا أم سوريين أم غيرهم، من الذين يعترضون جهاراً على الانتهاكات الرسمية المنهجية المستمرة بحق اللاجئين السوريين في لبنان، وتتراوح هذه المضايقات بين استدعاءات تعسفية إلى مراكز تحقيق من دون مسوّغ قانوني (أي من دون أن تستند هذه الاستدعاءات إلى قرارات قضائية) حيث يُحرم هؤلاء من حقوق قانونية تكفلها لهم المادة /47/ من قانون أصول المحاكمات الجزائية اللبناني (حق الاتصال بذويهم ومقابلة محامٍ)، وبين حرمانهم من الاستحصال على إقامة قانونية في لبنان أو تجديدها (لجهة الناشطين السوريين والأجانب). علماً أن المديرية العامة للأمن العام اللبناني لوّحت رسمياً بسياسة الحرمان من الإقامة هذه في بيان[5] نشرته على موقعها الرسمي بتاريخ 2019/6/17 هددت فيه الجمعيات التي نددت بإجراءات ترحيل اللاجئين السوريين بأنها "بصدد

[5] بيان صادر عن الأمن العام حول بعض الجمعيات والمنتديات, 2019/06/17. https://tinyurl.com/y4z38nmb

اتخاذ كل الاجراءات القانونية ومراجعة القضاء المختص لوقف أُجراء ومستخدمي هذه المنظمة أو تلـــــــــــــــــــــــك" (!)

3. ملخص عام عن واقع اللاجئين السوريين في لبنان

منذ اندلاع حركة الاحتجاجات السلمية في سوريا في آذار 2011، والتي جوبهت بأعمال عنف استدرجت أعمال عنف مقابِلة، ولم تزل مستمرة حتى اليوم، تضاعفت كلفة الأحداث السورية إلى 570 ألف قتيل أكثر من خِمسهم من المدنيين بحسب "المرصد السوري لحقوق الإنسان"[6]، وتهجير أكثر من 13 مليون سوري[7] (بحسب "المفوضية")، بينهم أكثر من سبعة ملايين سوري فروا من سوريا ولجأوا بأغلبيتهم إلى دول الجوار كـ تركيا ولبنان والأردن، عدا عن تدمير مدنٍ وبلداتٍ بشكل كامل أو شبه كامل. وقد بلغ عدد اللاجئين السوريين الذين استضافهم لبنان حتى أواخر العام 2018 أكثر من 950 ألف لاجئ[8]، أكثر من 80% منهم من الأطفال والأحداث والنساء ومعظمهم يقيمون في مخيمات عشوائية في محافظتي البقاع والشمال تديرها منظمات غير حكومية محلية بسبب استمرار السلطات اللبنانية بالامتناع عن تأسيس مخيمات نظامية لهم بالتعاون مع "المفوضية"، عدا عن نحو 550 ألف لاجئ غير مسجين لدى "المفوضية" وفقاً للحكومة اللبنانية[9].

ويعتبر لبنان الدولة التي تستضيف أكبر عدد من اللاجئين نسبة لعدد سكانها، حيث يستضيف نحو 20 ألف لاجئاً من أصول أخرى، بالإضافة إلى نحو 270 ألف لاجئ فلسطيني[10] يقعون تحت ولاية منظمة الـ"أونروا"، وبرغم أن حكومة لبنان ساهمت بشكل كبير في مجال الاستجابة لعمل وسياسة "المفوضية" فيها من خلال منح اللاجئين فرصاً للوصول إلى المدارس العامة والمستشفيات ومراكز التنمية الاجتماعية، "إلا أن الضغط المتزايد على هذه الخدمات والبنية التحتية، والمنافسة على فرص العمل وعوامل أخرى يمكن لها أن تؤثر على ترحيب المجتمعات المضيفة" بحسب "المفوضية"، التي شددت في خطتها للعام 2019 على أن أولويتها ستكون لـ"توسيع نطاق وصول اللاجئين إلى الحلول الدائمة، على شكل إعادة توطين في بلد ثالث أو العودة الطوعية إلى الوطن بأمان وكرامة"[11].

مع العلم بأن لبنان تلقى، منذ بدء توافد السوريين إليه برّاً في العام 2011، أكثر من 6.7 مليار دولار لدعم استجابته لوجود اللاجئين السوريين فيه وفق ما أوضحته "المفوضية" في خطة لبنان للاستجابة للأزمة 2017-2019"[12]، وتتضمن استراتيجية الاستجابة الشاملة تدخلات متعددة الأوجه تتراوح بين تقديم الخدمات الطارئة والإنمائية في مجالات الحماية والأمن الغذائي وسبل العيش والمأوى والتعليم لكل من مجتمعات اللاجئين

---

[6] المرصد السوري لحقوق الإنسان,
https://tinyurl.com/y3e95ejp
[7] المفوضية العليا لحقوق الإنسان, أرقام عن سوريا,
https://tinyurl.com/y3cow99w
[8] تقرير صادر من الأمم المتحدة بالتعاون مع الحكومة اللبنانية, 2019.
https://tinyurl.com/yyb5wg9f
[9] التقرير العالمي لمنظمة هيومن رايتس ووتش, 2019.
https://tinyurl.com/y4bpgp53
[10] تقرير صادر عن الأونروا, "الحماية في لبنان", 2018/03.
https://tinyurl.com/yy3d8yo7

[11] المفوضية العليا لحقوق اللاجئين , 2019.
https://tinyurl.com/y5drj78a
[12] لُطفاً مراجعة المرجع (9) السابق.

والمجتمعات المُضيفة لهم، فضلاً عن تعزيز البنى التحتية وإطلاق مجموعة متنوعة من المبادرات التي ساعدت البلديات اللبنانية في تطبيق المشاريع ذات الأولوية بالنسبة لمجتمعاتها المحلية، وتوفير مساعدات نقدية لشريحة واسعة من اللبنانيين الأشد عوزاً، فضلاً عن تعزيز الاقتصاد المحلي وتأمين الدعم للمراكز الصحية والمستشفيات في مختلف أرجاء لبنان.

إلى ذلك، في الفترة ما بين 2012 و2019 تمّ ضخّ 9,33 مليار دولار في الاقتصاد اللبناني، وساهم اللاجئون في زيادة الطلب وشراء السلع الاستهلاكية والاستئجار من المجتمعات المضيفة المحلية وتعزيز استخدام المواصلات وملء الفجوات في قطاعات تنخفض فيها اليد العاملة المحلية، ووفق تقييم الضعف السنوي للاجئين السوريين (VASyR) يعمل نحو 50 في المئة منهم في قطاعي الزراعة والبناء مقابل 14 في المئة فقط من القوى العاملة اللبنانية في هذين القطاعين، أخيراً، شجّع **"وصول"** اللاجئين السوريين تنفيذ مشاريع إنمائية عديدة في المناطق المتواجدين فيها، خصوصاً عبر الوزارات والبلديات اللبنانية، وترميم مدارس ومراكز اجتماعية ومستوصفات، ما وفّر فرص نحو آلاف فرص العمل للبنانيين في مختلف القطاعات ويساهم بدوره بدفع التطور الاقتصادي إلى الأمام[13].

والواقع أن هذه الخطة المزدوجة لجهة تقديم الدعم الإنمائي للدولية المُضيفة في موازاة الاستجابة إلى الحاجات الإنسانية الطارئة للاجئين السوريين المقيمين فيها، إنما تتماشى مع المسؤولية المشتركة للمجتمع الدولي لإدارة الحركات الكبيرة للاجئين، ومع تعهدات لبنان في هذه المضمار بموجب مؤتمر لندن 2016 ومؤتمري بروكسل 2017 وبروكسل 2018، وبرغم ذلك، تؤكد "المفوضية" بأن عدداً كبيراً من اللاجئين السوريين المسجلين لديها في لبنان لم يزل بحاجة إلى استجابة إنسانية طارئة[14] لجهة المأوى والغذاء والطبابة.

[13] بيان منظمات المجتمع المدني المحلية ونشطاء حقوقيين وأكاديميين ضدّ التميز ومن أجل التضامن وحقوق الإنسان, يوليو/تموز 2019. https://tinyurl.com/y6ylawf4

[14] لُطفاً مراجعة المرجع (9) في التقرير الحاضر.

4. موقف اللاجئين من العودة إلى سوريا

لم تصدر حتى اليوم أي استطلاعات رأي أو دراسات ميدانية شاملة بين أوساط اللاجئين السوريين في لبنان من أجل تبيان موقفهم الدقيق بشأن العودة إلى سوريا، وقد صدرت مطوية عن "جمعية مبادرة المساحة المشتركة" في شهر أيلول/سبتمبر 2018 استندت إلى بيانات "المفوضية" ومبادرة "ريتش" (Reach) وأظهرت أن نحو ثمانين في المئة (80%) من اللاجئين المقيمين في لبنان قدموا من مناطق تعتبر "سيئة" إلى "سيئة جداً" بحسب معايير الأمن وخدمات المرافق العامة والبنى التحتية وفرص، وخصوصاً من محافظات حمص وإدلب وحلب ودرعا وجنوب الرقة وريف دمشق الجنوبي والشرقي.

وبرغم كل الصعوبات التي يواجهها اللاجئون السوريون في اتخاذ القرار بالعودة من عدمه إلى بلدهم المنكوب، إلا أن أغلبيتهم الساحقة ترغب بالفعل بالعودة بموجب استطلاع رأي[15] أجري في صيف العام 2016 وخلص إلى أن 96% من نحو 1200 لاجئ سوري تم استطلاع آرائهم أكدوا عزمهم العودة إلى سوريا "إذا عادت المياه إلى مجاريها"، أي وفق شروط العودة "الآمنة" التي طالما أشارت إليها "المفوضية" في مواقفها الرسمية.

والواقع أن الظروف الأمنية والإنسانية والاقتصادية العامة للاجئين السوريين في لبنان إنما تشكّل أسباباً قوية لعدم استقرارهم ولعدم رغبتهم في البقاء فيه، ولطالما حاول هؤلاء من حملة جوازات السفر أو من المسجلين لدى "المفوضية" إيجاد سبل أو الإلحاح من أجل الحصول على فرصة سفر إلى دول أخرى أكثر أمناً، إذ شهدت هذه الظروف تدهوراً سريعاً بتقلص مطرد في المساعدات الإنسانية (خصوصاً بعد انقطاع التمويل عن عدد كبير من المنظمات الإغاثية المحلية)، فرص العمل (وخصوصاً بعد سياسة تشدد حكومية حديثة استهدفت العمالة السورية)، والتضييق الأمني إن لجهة اللاجئين غير المتمتعين بإقامات صالحة (مداهمات الأمن العام للمخيمات العشوائية) أو لجهة أولئك الذين شاركوا في النزاع السوري المسلح (عبر إحالتهم إلى المحكمة العسكرية في بيروت بتهم ارتكاب جرائم إرهاب في سوريا من دون أي دليل على ذلك)، فضلاً عن مضايقات أمنية للناشطين السوريين في مجال الإغاثة والحماية.

ولأن كل تلك الظروف الصعبة ليست كافية على ما يبدو ليفضّل اللاجئون السوريون العودة فوراً إلى سوريا بدلاً من انتظار الضمانات الأمنية والحيوية، لا بدّ من دراسة موثقة شاملة تتناول أكبر شريحة ممكنة من اللاجئين السوريين في لبنان من أجل تحديد الشروط التي ينتظر هؤلاء تحققها للعودة إلى سوريا؟

فضلاً عن ذلك، لا بدّ لدراسة كهذه أن تتناول مسألة التجنيد الإجباري في الجيش السوري النظامية التي تشكل قلقاً كبيراً للذكور من اللاجئين المقيمين في سوريا غير الراغبين في المشاركة بأي أعمال مسلحة في سوريا (وهم يمثلون أقلية مقارنة بالنساء والأطفال كما أسلفنا).

ونشير هنا إلى دراسة[16] أجراها مركز "كارنيغي لدراسات الشرق الأوسط" حول عودة اللاجئين إلى سوريا، ووجدت أنه الدوافع الرئيسية لعودة اللاجئ إلى سوريا تتلخص بما يلي:

---

15 ناصر ياسين, "101 من الحقائق والأرقام حول أزمة اللجوء السوري", معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية الجامعة الأمريكية في بيروت, 2018

16 مهى يحيَ مع جان قصير وخليل الحريري, أصوات مهمشة: ما يحتاجه اللاجئون السوريون للعودة إلى الوطن, مركز كارنيغي للشرق الأوسط,2018.

* **السلامة والأمن**: ليس فقط وقف القتال بل أيضاً عدم ملاحقة العائدين وتوفير الرجوع إلى بلدة المنشأ، وإرساء آلية قضائية عادلة تحاسب مرتكبي جرائم الحرب ولا تحمي العائدين من الملاحقات التعسفية؛

* **عملية انتقال سياسي مستدامة**: معظم اللاجئين معارضون للنظام السوري الحالي.

* **توفير الخدمات الحكومية وفرص العمل**: من أجل ضمان حياة مستقرة إنسانياً.

وقد تصدرت سوريا الدول العربية الأقل أمناً في العالم، وفق مؤشر"NUMBEO" (أكبر قاعدة بيانات في العالم)، بسبب ما تعانيه منذ ثماني أعوم من الحرب، وبحسب آخر تحديث لقاعدة البيانات في "NUMBEO" والتي قد وصلت فيها النسبة المئوية بتقدير "عالية":

> مؤشر الأمان إلى نحو "32" في المئة، مقابل نحو "67" في المئة في مؤشر الجريمة، (والتي ازدادت إلى نسبة إلى ما يقارب "75" في المئة في السنوات الثلاثة الأخيرة) بينما ترتفع تباعاً المخاوف من الهجوم بنحو "67" في المئة ومخاوف من الإهانة بنحو "64" في المئة، وإن مؤشر المخاوف التي تتعرض لهجوم جسدي بسبب التمييز في البشرة أو الأصل العرقي أو الديني بنحو "63" في المئة، إلى مؤشر جرائم العنف مثل الاعتداء والسرقة المسلحة إلى 68 في المئة، مما يدل على أن سوريا ليست آمنة[17].

أما عن طبيعة الحياة في سوريا، (بحسب الموقع السابق نفسه) فـ يدل مؤشر التلوث إلى نحو 71 في المئة[18]، ومن بين أسوأ مفرزات الحرب تدهور الأوضاع المعيشية للمواطنين وتفاقم معدلات الفقر إلى مستويات غير مسبوقة، وصلت لـ 85% من إجمالي عدد السكان، جراء عدة عوامل من بينها: فقدان السكان لمصادر رزقهم، وانخفاض معدلات الدخل، وارتفاع معدلات الإنفاق على الغذاء بسبب استنزاف قيمة الليرة السورية وقدرتها الشرائية، وارتفاع معدلات التضخم إلى مستويات تجاوزت 1000%، إضافة إلى السياسات الاقتصادية المجحفة من قبل حكومة النظام الحالي.[19]

وبالرغم من الضغط الداخلي اللبناني الساعي الى عودة السوريين الى سوريا، إلا أنها عودة مستحيلة، وتتمثّل استحالتها بأن هذه الفئة الموجودة هي الأكثر فقراً، وبالتالي يصعب تنقّلها أو عودتها بعدما خسرت قسماً من مساكنها داخل سوريا، كما أن حزب الله مانع لعودتها والنظام السوري لا يريدها: "هناك تجمّع ضخم في البقاع من سكان القصير الذين لا يبعدون عن قراهم إلا كيلومترات محدودة، والمفترض أن القصير "تحرّرت" إسمياً من المتطرفين لكن فعلياً، تم الاستيلاء عليها ومُنع سكانها من العودة. أصبح اللاجئون في مأزق حقيقي. ليس هناك فرصة في الداخل السوري تُتيح لهم العودة والعمل، وصارت الأمكنة مغلقة أمامهم خارجياً، والنظام السوري ومعه حزب الله لا يسمحون لهم بمحاولة العودة والبحث عمّا يمكنهم فعله. بذلك، يتحوّل وجودهم الى مشكلة تغذّي ذاتها، ويُخشى أن تنفجر في لحظة أو أن يحدث تغيير ما في المنطقة يخفّف من الضغط عليها"[20]

لكل ذلك، لا يمكن الحديث جدياً عن عودة اللاجئين "الطوعية" إلى سوريا في ظلّ غياب الشروط العلمية المنطقية، وكذلك في ضوء امتناع المراجع الرسمية، المحلية والدولية، عن طرح السؤال مباشرة على هؤلاء، ولا يمكن كذلك القول بأن هؤلاء اللاجئين باقون في لبنان لأسباب اقتصادية في ضوء المعلومات الرسمية التي تؤكد تردي أوضاعهم المعيشية، وخصوصاً في ظلّ السياسة المنهجية التي تنتهجها الحكومة اللبنانية للتضييق عليهم ودفعهم إلى اعتبار العودة على أنها "أحلى المُرَّين".

---

[17] دراسات حول نسبة معدل الجريمة والسلامة في سوريا
https://tinyurl.com/y6yhbmgg

[18] دراسات حول نسبة جودة الحياة في سوريا
https://tinyurl.com/yyonbk73

[19] دراسة حول مستوى المعيشة في سوريا
https://tinyurl.com/y3y6m6e5

[20] مقابلة فؤاد فؤاد، أستاذ جامعي سوري – ورقة بحثية بعنوان اللجوء السوري إلى لبنان بين اللاسياسة وسياسات الاحباط
https://tinyurl.com/yydoxy2g

5. سياسة لبنان المنهجية للضغط على اللاجئين من أجل العودة

برغم أن حكومة لبنان تلقت دعماً مالياً كبيراً من المجتمع الدولي، حكوماتٍ ومنظمات، من أجل التعامل مع تداعيات طفرة اللاجئين السوريين فيها بما لا يترك مجالاً لخسائر اقتصادية وطنية، ارتفع الخطاب الرسمي التمييزي ضد اللاجئين السوريين في لبنان منذ أواسط العام 2017 حتى بلغ حدّ تنفيذ إجراءات ترحيل تعسفية للاجئين سوريين عبر الحدود البرية مع سوريا في العام 2019 خصوصاً، وتراوحت هذه الإجراءات الرسمية بين إغلاق الحسابات المصرفية لمئات المنظمات المحلية الإغاثية، والتشدد في آلية منح الإقامات القانونية المفروضة بموجب شروط المديرية العامة للأمن العام منذ مطلع العام 2015، وبين توقيفات تعسفية لآلاف اللاجئين (غالباً من مخيماتهم) في البقاع والشمال وغيرهما بحجة البحث عن "إرهابيين" بلغ أوجها وفاة أكثر من عشرة لاجئين موقوفين تحت التعذيب في مطلع شهر تموز 2017، وهو اعتداء أليم تابعته معظم المنظمات الدولية المعنية بحقوق الإنسان وفي مطلعها "مركز الدفاع عن الحقوق والحريات المدنية" اللبناني، ومنظمة "هيومان رايتس ووتش" الدولية[21].

وقد وثّق فريق **"وصول"** شهادات عدد من مئات اللاجئين الذين نجوا من الاعتداء المذكور الذين أكّدوا بأنهم تعرضوا للتعذيب والضرب المبرح، فيما كان معذبوهم باللباس العسكري يصرخون بهم بأن عليهم العودة إلى سوريا وتحديداً إلى مناطق كـ جرابلس وإدلب، علماً أن الفئات التي استُهدفت في ذلك الاعتداء قادمة من قرى في منطقة القلمون الحدودية، علماً أن هذه المداهمات تكررت لاحقاً من دون بلوغ إلى حد العنف الذي حصل في تموز 2017 ولكن بنفس الخطاب الذي تم توجيهه للاجئين بضرورة العودة إلى بلادهم.

وبلغت السياسة المنهجية لدفع اللاجئين السوريين إلى المغادرة "طوعاً" حدّ تهديد[22] وزير الخارجية اللبنانية السيد جبران باسيل موظفي "المفوضية" خلال العام 2018 بعدم تجديد إقامات العاملين فيها، والتي يُستحصل عليها عادة عبر وزارته نظراً لطبيعة المنظمة التابعة للأمم المتحدة، بعدما قامت "المفوضية" بإرسال رسائل نصية على هواتف اللاجئين السوريين المسجلين لديها توضح لهم فيها نقاط أساسية حول برنامج "العودة الطوعية" الذي أطلقته المديرية العامة للأمن العام اللبناني من أجل تسهيل إجراءات المغادرة لمن لا يحمل إقامات صالحة من اللاجئين السوريين الراغبين بالعودة إلى سوريا واعتبر الوزير باسيل آنذاك بأن "المفوضية" تقوم بـ"تحريض" اللاجئين السوريين على البقاء في لبنان، وكان هدف تلك الرسائل النصية هو التوضيح فقط، رداً على تساؤلات بادر بها اللاجئون، بأن برنامج العودة "الطوعية" هذا لا يتم برعايتها، وبأن خدماتها غير متوفرة في جميع المناطق السورية، وقد اضطرت "المفوضية" بعد تهديدات الوزير باسيل إلى تعديل خطابها مع اللاجئين حول قضية اللاجئين بشكل عام ومسألة العودة الطوعية خصوصاً، بحسب ما أوضح أحد العاملين فيها لمركز **"وصول"** طالباً عدم الكشف عن هويته.

والواقع أن إجراءات الترحيل القسرية (من مطار بيروت سوقاً إلى الحدود البرية مع سوريا) بدأت بشكل طفيف منذ العام 2017 من دون أن تستوقف الإعلام بحسب مصادر **"وصول"**، وبتاريخ 2019/5/24 أصدرت منظمة "هيومن رايتس ووتش" الدولية، بياناً عاجلاً[23] حول إجراءات الترحيل القسرية هذه، بالاشتراك مع منظمات غير حكومية لبنانية تُعنى بشؤون حقوق الإنسان ("المركز اللبناني لحقوق الإنسان" و"المفكرة القانونية" و"رواد الحقوق" و"مركز وصول لحقوق الإنسان")، حذّرت فيه من أن "لبنان رحّل بإجراءات موجزة 16 سورياً على الأقل، بعضهم مسجلون كلاجئين، عند وصولهم إلى مطار بيروت في 26 أبريل/نيسان 2019"،

---

[21] تقرير هيومن رايتس ووتش. 2017/07/20.
https://tinyurl.com/y3xvw8rk

[22] كلمة جبران باسيل ضمن تقرير حول اتهامه لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين
https://tinyurl.com/y3tmuojq

[23] لُطفاً مراجعة المرجع (3) في التقرير الحاضر.

وردّت المديرية العامة للأمن العام اللبناني على البيان المذكور ببيان مقابل24 نشرته على موقعها الإلكتروني نفت فيه واقعة الترحيل موضحة أن "كل سوري يصل إلى لبنان ولا يستوفي شروط الدخول، ويطلب طوعاً وبملء إرادته الذهاب الى سوريا لعدم رغبته في العودة الى البلد المقيم فيه لأسباب عدّة، يوقّع على تعهّد مسؤولية باختياره العودة طوعاً مع تسهيل عودته من قبل المديرية العامة للأمن العام".

وقد تمكن فريق **"وصول"** من التواصل مع بعض هؤلاء السوريين الذين شملهم الترحيل المذكور، أو مع أفراد من أسرهم، وأوضحوا بأن عناصر الأمن العام اللبناني في المطار (الموكلين شؤون دخول ومغادرة وإقامة الأجانب في لبنان) قالوا لهم بأنهم لا يتمتعون بشروط قانونية للدخول وبأن عليهم العودة من حيث أتوا أو يُمكن منحهم مهلة "ترانزيت" لدخول البلاد لمدة 24 ساعة فقط بهدف الانتقال إلى سوريا وتوقيع ورقة بذلك، وحين وافق هؤلاء ظناً منهم أنه سيكون في وسعهم تسوية إقامتهم عند الدخول (أو حتى التواري عن أنظار السلطات اللبنانية في حال عدم استطاعتهم توفير شروط تسوية إقاماتهم)، فوجئوا بعناصر الأمن العام يقتادونهم بآلية تابعة لهم إلى الحدود البرية مع سوريا بعد 12 ساعة على الأقل من احتجازهم.

وكان رئيس الجمهورية اللبنانية، السيد ميشال عون، قد أعلن بتاريخ 2019/1/20 خلال افتتاح القمة الاقتصادية العربية في بيروت بأن على اللاجئين السوريين العودة لبلادهم، ونادى المجتمع الدولي إلى بذل كل الجهود الممكنة من أجل إعادة هؤلاء إلى سوريا مطالباً بـ"عدم ربط ذلك بالحل السياسي في سوريا"25، وصدرت تصريحات كثيرة مماثلة بلغة شديدة عن مسؤولين في حزب الرئيس عون "التيار الوطني الحر"، منها دعوة عضو المكتب السياسي في ذاك الحزب، السيد وديع عقل، قد صرّح بأن تياره إلى اتخاذ خطوات تدريجية تبدأ بإعادة "المخالفين" للقوانين والأنظمة المحلية اللبنانية من اللاجئين السوريين إلى بلدهم، مؤكداً أن "لبنان ضاق بأبنائه ولم يعد بمقدور شعبه التحمل أكثر"26.

وبتاريخ 2019/6/7، نشر وزير الخارجية اللبناني جبران باسيل تغريدة على حسابه الرسمي على موقع "تويتر" أثارت ردود فعل غاضبة وجدلاً واسعاً في الشارع اللبناني، ووصفت بـ"العنصرية"، واستدرجت بياناً27 رافضاً وقعه المئات من المثقفين والصحافيين والأكاديميين والحقوقيين اللبنانيين: "لقد كرسنا مفهوماً لانتمائنا اللبناني هو فوق أي انتماء آخر، وقلنا إنه جيني، وهو التفسير الوحيد لتشابهنا وتمايزنا معاً، لتحملنا وتأقلمنا معاً، لمرونتنا وصلابتنا معاً، ولقدرتنا على الدمج والاندماج معاً من جهة، وعلى رفض النزوح واللجوء معاً من جهة أخرى"28.

وفي آخر الخطوات الرسمية المنهجية للتضييق على السوريين، أعلن وزير العمل اللبناني، السيد كميل أبو سليمان، في شهر يونيو/حزيران 2019 عن خطة الحكومة لـ "مكافحة العمالة الأجنبية غير الشرعية على الأراضي اللبنانية"[29]، والتي أطلقت حملة مداهمات أمنية لجميع المؤسسات التي تستخدم عمالاً سوريين من أجل ضبط المخالفين لشروط العمل، وإنذارها بتصحيح وضعها (فيما لو كان أصحابها سوريون) أو وضع أجرائها تحت طائلة إغلاقها وتغريمها ببالغ تصل إلى ما يوازي /3333/ دولاراً أميركياً، وهذا مع العلم بأن الوزارة تحصر المهن المسموح للسوريين بشغلها بمهن عمال التنظيفات والنواطير والحمّالين (إجازة عمل فئة ثالثة)، فيما أنه تشترط

---

[24] بيان الأمن العام اللبناني, "الأمن العام ينفي إتهامه بترحيل عدد من السوريين قسراً إلى سوريا عبر مطار رفيق الحريري الدولي", 2019/05/25.
https://tinyurl.com/y533cfxj

[25] الجزيرة, في ختامها.. وزير لبناني يشكل قطر على "كسر حصار" القمة الاقتصادية 20 كانون الثاني/يناير 2019
https://tinyurl.com/yyzfywbb

[26] الجزيرة, "ناشطون يحذرون من تصاعد الحملات ضد اللاجئين السوريين بلبنان", 2019/06/20.
https://tinyurl.com/y5x2n362

[27] النهار, " بيان عن العنصريّة في بلدنا", 2019/06/25 .
https://tinyurl.com/yxh4vhlv

[28] صفحة جبران باسيل على تويتر
https://tinyurl.com/yxjxsx82 :

[29] الوكالة الوطنية للإعلام, أبوسليمان اطلق خطة لمكافحة العمالة الأجنبية غير الشرعية, 2019/06/03.
https://tinyurl.com/y37houcs

على أصحاب العمل من السوريين إيداع مبلغ سبعين ألف دولار في حصة يملكونها في شركة تجارية لبنانية (إجازة عمل فئة أولى)، وقد استهجن حقوقيون[30] الحملة هذه التي تتعامل مع اللاجئين بازدواجية فاقعة، حيث أنهم محرومون من الحدّ المعقول من المساعدات الإغاثية لأسباب تتعلق بميزانية "المفوضية" والتضييق على المنظمات المحلية الإغاثية من جهة، وها هم يحرمون من شغل وظائف صغيرة توفر لهم ما يسدّ جوع أسرهم الموجودة في لبنان قسرياً من جهة أخرى.

أكثر من ذلك، بتاريخ 2019/4/15، اتخذ "مجلس الدفاع الأعلى" اللبناني عدداً من القرارات المتعلقة بالمواطنين السوريين اتّسمت بالسرية كما هي حال مجمل قراراته[31]، وبرز منها اثنان منها: الأوّل، قرار بهدم الأسقف الإسمنتية التي تأوي اللاجئين في المخيمات، حيث منح منذ حينه اللاجئون في منطق مختلفة في البقاع والشمال لتنفيذ القرار نحن قيام قوات تابعة للجيش اللبناني بهدمها، وكان الجيش قد سبق وهدم العديد من الخيم في مخيم الياسمين في منطقة بر الباس (البقاع) بتاريخ 2019/4/24 من دون أي انذار مسبق؛ والثاني، ترحيل المواطنين السوريين الداخلين إلى لبنان خلسة بعد تاريخ 2019/4/24، وقد رصد فريق **"وصول"** عدداً من حالات الترحيل لسوريين دخلوا خلسة قبل 2019/4/24 من قبل جهاز الأمن العام، الذي رفض كل ما تقدموا به من إثباتات على تاريخ دخولهم الحقيقي، بما في ذلك استعداد أرباب عملهم وجيرانهم من اللبنانيين الإدلاء بشهاداتهم في هذا المضمار لدى الجهاز المذكور.

---

[30] قاسم البصري، "الرداءة كفعل حكومي في لبنان"، جريدة الجمهورية عدد 24 يوليو/تموز 2019.
https://tinyurl.com/y2d6s8ww

[31] المفكرة القانونية, "مجلس الدفاع الأعلى يورط لبنان في ترحيل اللاجئين السوريين: ممارسات مخالفة لحكم القضاء والقانون", 2019/05/29.
https://tinyurl.com/y6mu6hrd

6. دور الإعلام اللبناني في دعم السياسة الرسمية وتشكيل الرأي العام اللبناني

وجدت خطابات رموز الحكم في لبنان المطالبة بـ"إعادة" اللاجئين السوريين من لبنان إلى سوريا، وفي مقدمتهم رأس الدولة السيد ميشال عون، صدىً لدى وسائل الإعلام اللبنانية، ترحيباً من وسائل الإعلام اللبنانية الخاصة بمعظمها (أغلب الأحزاب اللبنانية ممثلة بوسائل إعلام لبنانية تعكس سياستها) مما أدى إلى تأجيج مشاعر العداء في أوسط اللبنانيين تجاه اللاجئين السوريين المقيمين في لبنان، ولوحظ اعتماد هذه المؤسسات على خطّ منسجم في ما يختص بموضوع اللاجئين السوريين، بحيث صارت أزمة اللاجئين لدى الرأي العام اللبناني عاملاً رئيسياً لانعدام الأمن وتدهور الاقتصاد والبيئة والصحة والأمنية للرأي العام، حتى في أوساط المجتمعات اللبنانية التي تُعتبر حاضنة لهم[32].

وتلعب التغطية الإعلامية دوراً أساسياً في تعزيز مشاعر النفور والخوف وعدم الأمان تجاه اللاجئين، وتكريس تهميشهم اجتماعياً، وتعزيز التمييز على أساس الجنسية كأحد أشكال الاضطهاد، وذلك برغم أن هذه المؤسسات الإعلامية وقعت بمعظمها في العام 2013 على "ميثاق الشرف العالمي لتعزيز السلم الأهلي في لبنان"[33]، في إطار مشروع "بناء السلام في لبنان" التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويتضمن الميثاق /18/ مادة تؤكد فيها المؤسسات الإعلامية قرارها بالعمل على تعزيز السلم الأهلي، بما فيها المادة الثالثة التي تشدّد على "رفض مبادئ التمييز العنصري والامتناع عن التعرض بطريقة مباشرة أو غير مباشرة للطعن بكرامة الناس، وعدم التجريح بهم".

وكانت مؤسسة "مهارات" أصدرت دراسة بالتعاون مع مشروع "بناء السلام في لبنان" التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي[34]، تناولت تأثير الإعلام اللبناني على الرأي العام في ما يختص باللاجئين السوريين، وأظهرت أن وسائل الإعلام اللبنانية نادراً ما أتاحت الفرصة لنقل آراء اللاجئين السوريين في القضايا التي تعنيهم، وبأن الخطاب الإعلامي السلبي حول اللاجئ يوحي بأنهم يشكلون تهديداً للهوية الوطنية والثقافية، وبأنهم سبب ارتفاع نسبة الجريمة، ويشكلون عبئاً على الدولة العاجزة أصلاً، ويستفيدون من كرم الدولة، وبأنهم سبب تدهور الوضع الصحي والبيئي عموماً.[35]

أضف إلى كل ذلك أن الإعلام اللبناني امتنع عن إجراء العمل الاستقصائي اللازم لتصحيح الأخطاء الشائعة حول تأثير السوريين على الاقتصاد اللبناني من جهة، كما امتنع عن تسليط الضوء على كمية الهبات التي تلقاها لبنان في إطار احتضانه للاجئين منذ العام 2011، في ما يعكس الخطاب الرسمي التضليلي في هذا الإطار.

---

[32] ميثاق الشرف العالمي لتعزيز السلم الأهلي في لبنان, 2013/03/07. https://tinyurl.com/yxpf8teu

[33] رصد العنصرية في الإعلام اللبناني: تمثيلات "السوري" والفلسطيني" في التغطيات الإخبارية https://tinyurl.com/y373mqj9

[34] لطفاً مراجعة المرجع السابق

[35] مركز وصول لحقوق الإنسان, "بيان عن الترحيل", 2019/01/15 https://tinyurl.com/y5pzpblg

7. حالات العودة التي تم توثيقها من قبل مركز وصول لحقوق الإنسان

عمل مركز **"وصول"** لحقوق الإنسان منذ انطلاقته في العام 2018 على توثيق الانتهاكات الواقعة بحق اللاجئين السوريين المقيمين في لبنان، وعلى رأسها مسألة الترحيل القسري، ونحن ندرج هنا الحالات التي وثقها فريق **"وصول"** خلال العام 2019.

يناير/كانون الثاني 2019 – مطار رفيق الحريري في بيروت[36]

احتجزت السلطات اللبنانية ظهر يوم السبت 2019/1/12 ثمانية لاجئين سوريين بينهم لاجئة شابة في مطار رفيق الحريري في بيروت، ولم تسمح لهم السلطات بالدخول إلى لبنان بسبب إصدار بلاغات "منع دخول" بحقهم أثناء مغادرتهم البلد قبل ساعاتٍ أو عدة أيام معدودة، وكان هؤلاء قد دفعوا غرامات مالية في مركز الأمن العام في المطار للسماح لهم بالمغادرة بسبب عدم حيازتهم على إقامة قانونية، ثم توجهوا عبر المطار إلى السودان عبر مطار الشارقة (محطة عبور/ترانزيت) الذي رفض تسيير رحلتهم إلى مطار الخرطوم (وجهتهم الأساسية)، بعد صدور القرار المفاجئ من قِبل السلطات السودانية بفرض تأشيرة دخول على اللاجئين السوريين إلى السودان، باستثناء القادمين من سوريا، وقام أمن مطار الشارقة بإرجاعهم إلى مطار بيروت.

وقام عناصر الأمن العام اللبناني في المطار بترحيل هؤلاء اللاجئين إلى نقطة المصنع الحدودية مع سوريا على دفعات، بدأت بترحيل ثلاثة (3) أشخاص منهم، وعلم فريق **"وصول"** بأن الأمن العام دفع هؤلاء إلى توقيع أوراق يوافقون فيها على خروجهم من الأراضي اللبنانية بمحض إرادتهم (عودة طوعية إلى سوريا)، وساقهم في آلياته إلى الحدود البرية اللبنانية - السورية نقطة المصنع الحدودية مع سوريا، ثم بتاريخ 2019/1/15، علم فريق **"وصول"** بأن الأمن العام قام بترحيل أربعة (4) لاجئين سوريين آخرين كانوا موقوفين لديه مع إصدار بلاغات منع دخول بحقهم.

أبريل/نيسان 2019 - مطار رفيق الحريري في بيروت[37]

احتجزت السلطات اللبنانية يوم الخميس 2019/4/25 ما يقارب 18 لاجئة ولاجئ سوريين في مطار رفيق الحريري في بيروت، الذين عادوا إلى لبنان بعد أيام من مغادرته في 2019/4/21، وكان هؤلاء قد وصلوا إلى مطار "أركان" في قبرص التركية بنية عبورهم إلى قبرص اليونانية عبر منظمات الأمم المتحدة المتواجدة في المنطقة بحسب قولهم، ولكن يُسمح لهم بالدخول إلى قبرص بسبب عدم حيازتهم على تأشيرة دخول وتمت إعادتهم إلى مطار بيروت عبر مطار "أتاتورك" في إسطنبول، وفي مطار بيروت، قام

---

[36] مركز وصول لحقوق الإنسان, "بيان عن الترحيل", 2019/01/15
https://tinyurl.com/y22pc6gq

[37] مركز وصول لحقوق الإنسان, " ترحيل لاجئين سوريين من مطار لبنان إلى نقطة المصنع الحدودية", 2019/04/26.
https://tinyurl.com/y3orcba2

جهاز الأمن العام اللبناني بدفع هؤلاء إلى التوقيع على أوراق تُفيد أنهم وافقوا على عبور لبنان لمدة 24 ساعة نحو سوريا، بحجة أن هذه هي الطريقة الوحيدة لدخولهم إلى لبنان، ثم قاموا بنقلهم في آليات الأمن العام إلى سوريا عبر الحدود البرية، علماً أن مفوضية شؤون اللاجئين قد علموا في هذه القضية، وكان وفد من مفوضية اللاجئين متواجد على الحدود اللبنانية بمحاولة للتفاوض مع السلطات اللبنانية من أجل التراجع عن قرار ترحيلهم ولكن الأخيرة لم تستجب للمفوضية.

وبحسب الوكالة الوطنية للإعلام (وكالة الإعلام اللبنانية الرسمية)، بلغ عدد الحالات التي تم إعادتها إلى سوريا سنداً لقرار المجلس الأعلى للدفاع 301 لاجئاً سورياً تمّ تسليمهم عبر نقطة المصنع الحدودية إلى دائرة الهجرة والجوازات السورية في جديدة يابوس[38].

شهادات حية من الضحايا وأُسرهم

بعد صدور قرار المجلس الأعلى للدفاع، القاضي بترحيل أي لاجئ دخل إلى لبنان بطريقة غير قانونية بعد تاريخ 24 أبريل/نيسان 2019، ومع تأكيد المديرية العامة للأمن العام التزامها بهذا القرار، وثّق مركز **"وصول"** لحقوق الإنسان عمليات ترحيل قسري لما لا يقل عن سبعة (7) لاجئين سوريين بواسطة الأمن العام اللبناني تم تسليمهم إلى السلطات السورية، وكانوا قد دخلوا لبنان قبل التاريخ المشار إليه سابقاً، ومنهم من هو مسجل في مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عام 2013، وتعرّض معظم هؤلاء اللاجئين لمعاملة معنوية وبدنية سيئة بحسب بعضهم، واثنين (2) منهم على الأقل تعرض للتعذيب أثناء احتجازهم فور تسلمهم من قبل الأجهزة الأمنية السورية، كما تمّ التحقيق معهم حول نشاطهم في لبنان وانتماءاتهم السياسية ونشاطهم السابق في سوريا وسبب تواجدهم خارج بلدهم.

وجمع فريق **"وصول"** معلومات أجراها مع أسر أربعة لاجئين سوريين تم ترحيلهم قسرياً وتسليمهم إلى السلطات السورية خلال شهري أيار/مايو وحزيران/يونيو من العام 2019 الحالي:

1) **شهادة أولى**: بتاريخ 2019/5/8 تم اعتقال اللاجئ السوري (أ.ز) مع لاجئين آخرين خلال مداهمة نفذّتها قوات تابعة للجيش اللبناني عند الخامسة فجراً في مخيم للاجئين السوريين في منطقة برّ إلياس في البقاع الأوسط، يقطنه مع أسرته التي تُركت من دون معيل، واحتجز المعني لمدة 35 يوماً لدى مركز أمني تابع للجيش تعرّض خلالها لمعاملة معنوية وبدنية سيئة جداً بلغت حدّ التعذيب، وأجبر على دفع غرامات مخالفته للإقامة في لبنان قبل أن يُرغم على توقيع ورقة بموافقته على العودة طوعياً إلى سوريا، وبتاريخ 2019/6/12 تمّ تسليم المعني عبر الأمن العام إلى السلطات السورية التي قامت باعتقاله والتحقيق معه، وقد تعرّض لمعاملة نفسية وجسدية وصلت حدّ التعذيب، وقد أُفرج عنه بعد 48 ساعة، تمكن (أ.ز) بعدها من مهاتفة أسرته لإبلاغها بم جرى له، وبما أن بلدته قد دمرتها الحرب السورية، فقد مُنع من قِبل السلطات السورية من العودة لبلدته الأصلية في ريف دمشق، وهو يعيش الآن لدى أصدقائه من دون

[38] الوكالة الوطنية للإعلام, تقرير عن عدد السوريين الذين تم ترحيلهم إلى سوريا، الجمعة 24 مايو/آيار 2019. https://tinyurl.com/y5q8owh9

سكن، أو حتى هاتف نقال علماً أنه قد أبرز إثباتات وجوده في لبنان منذ عام 2009، مع ورقة تسجيله في مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في لبنان عام 2012.

2) **شهادة ثانية**: بتاريخ 2019/6/5 تمّ اعتقال اللاجئ السوري (أ.م) من قبل قوات الأمن العام اللبناني عند حاجز دير عمار في محافظة الشمال اللبنانية، واحتجز لمدة أسبوع قبل أن يقوم الأمن العام بتسليمه إلى السلطات السورية، ولم يكن (أ.م) مسجلاً لدى "المفوضية" إلا إن أسرته (زوجته وأطفاله) مسجلون لديها، وبرغم أن (أ.م) دخل لبنان بصورة غير شرعية (خلسة) في العام 2016، إلا أن الأمن العام طبق عليه القرار الصادر بشأن ترحيل الداخلين خلسة بعد 2019/4/24، وذلك برغم أن قيوده لدى الأمن العام تثبت بأنه سُجن لمدة سنة في العام 2017 أو 2018 بعد محاكمته لدى المحكمة العسكرية الدائمة بجرم الانتماء إلى الجيش السوري الحر في سوريا، وقد اجتمع فريق **"وصول"** بأسرة المعني التي أكدت بأنها لم تستطع التواصل معه حتى الآن، وقد بلغها أن الأمن العام سلّمه إلى السلطات السورية التي أحالته إلى أحد المراكز الأمنية في دمشق بحسب مصدر سوري.

3) **شهادة ثالثة**: بتاريخ 2019/6/10 تم اعتقال اللاجئة السورية (هـ.ن) من منزل جارتها في مجدل عنجر، البقاع، خلال مداهمة أمنية للقبض على زوج الجارة المذكورة في قضية مخدرات، وتم اعتقال جميع من كان في المنزل وأجريت لهم الفحوصات المتعلقة بتعاطي المخدرات، وبرغم أن قاضي التحقيق المختص ترك المعنية من دون أي ملاحقات قضائية بعدما تبيّن عدم وجود أي دليل على تعاطي المخدرات أو التورط فيها، تمّ نقلها إلى مخفر المصنع حيث احتجزت لمدة أسبوع وتعرضت لتحرش جنسي لفظي وجسدي من قبل أحد المحققين، وأرغمت على التوقيع على أوراق تجهل مضمونها لأنها لم تُحسن القراءة والكتابة، قبل أن يتمّ ترحيلها، علماً أنها دخلت البلاد خلسة قبل تاريخ 2019/4/24، وتمّ تسليمها إلى السلطات السورية عبر الأمانة السورية على نقطة "المصنع" (الحدود السورية اللبنانية)، برغم أنها أخطرت محققيها اللبنانيين بأنها معرّضة للملاحقة والاضطهاد في سوريا بسبب آرائها السياسية المعارضة لنظام الأسد، وقد تم اعتقالها في سوريا لمدة 10 أيام وتعرضت خلال تلك الفترة للمعاملة النفسية والجسدية القاسية وصل حدّ التعذيب.

4) **شهادة رابعة**: بتاريخ 2019/6/27 قام الأمن العام اللبناني باعتقال اللاجئ السوري (ع.ع) من أمام مكان عمله لدى أحد مخابز صيدا، محافظة جنوب لبنان، التقى فريق **"وصول"** بشقيق المعني الذي أكد اعتقال شقيقه من قبل عناصر الأمن العام اللبناني من أمام مقر عمله، برغم أن المعني مسجّل لدى "المفوضية" وموجود في لبنان منذ أكثر من ستة أعوام، إلا أن الأمن العام احتجزه بصورة غير قانونية لمدة ستة أيام وصادر هاتفه ومستنداته الثبوتية وأرغمه على التوقيع على إقرار بالعودة الطوعية إلي سوريا قبل أن يسلّمه إلي السلطات السورية الحدودية التي أعادته إلى مدينة درعا في سوريا.

5) **شهادة خامسة**: بتاريخ 2019/6/4 تم اعتقال اللاجئ السوري (س.م) من قبل الجيش اللبناني لمدة ثلاثة أسابيع، في مدينة طرابلس، محافظة الشمال، وقد دخلها بصورة غير قانونية (خلسة) بعد خروجه من منطقته الأصلية "حمص" في سوريا إثر المصالحات التي جرت بين النظام

السوري والفصائل المسلحة المعارضة التي كانت تُسيطر على المنطقة منصف العام الماضي، وقد تعرّض خلال فترة اعتقاله في لبنان لمعاملة نفسية وجسدية قاسية، وصلت حدّ التعذيب، علماً أن (س.م) ليس مسجلاً في مفوضية اللاجئين، إلّا أنه كان يملك اثباتات عبر هاتفه على تواجده في لبنان قبل تاريخ صدور قرار الترحيل الأخير.

8. التزامات لبنان لجهة عدم الترحيل بموجب القوانين المحلية والدولية

برغم أن لبنان ليس دولة طرف في الاتفاقية الدولية الخاصة بوضع اللاجئ (1951) وبروتوكولها الصادر في 1967، إلا أنه ملزم بعدم ترحيل اللاجئين السوريين استناداً إلى المراجع القانونية التالية:

1) **الدستور اللبناني**: نصّ الدستور اللبناني في مقدمته (الفقرة باء) على أن "لبنان عربي الهوية والانتماء، وهو عضو مؤسس وعامل في جامعة الدول العربية وملتزم مواثيقها، كما هو عضو مؤسس وعامل في منظمة الأمم المتحدة وملتزم مواثيقها والإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وتُجسِّد الدولة هذه المبادئ في جميع الحقول والمجالات من دون استثناء". مع العلم أن لبنان كان لبنان بين الدول الأربعة التي صاغت الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في العام 1948. وتعتبر مقدمة الدستور جزءاً لا يتجزأ من الدستور كما هو حال جميع النصوص القانونية الرسمية، علماً أن المادة /14/ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان نصّت على أن "لكّل فرد حق التماس ملجأ في بلدان أخرى والتمتّع به خلاصاً من الاضطهاد"؛

2) **قانون الأجانب**: نصّ "قانون تنظيم الدخول الى لبنان والإقامة فيه والخروج منه" (المُشار إليه عرفاً بـ"قانون الأجانب") الذي دخل حيز النفاذ في لبنان في العام 1962، في مادته /26/ على أن "كل أجنبي موضوع ملاحقة أو محكوم عليه بجرم سياسي من سلطة غير لبنانية، أو مهددة حياته أو حريته لأسباب سياسية، يمكنه ان يطلب منحه حق اللجوء السياسي"؛ كما نصّت المادة /31/ من هذا القانون على أنه "إذا تقررّ إخراج اللاجئ السياسي [من لبنان] فلا يجوز ترحيله إلى أرض دولة يُخشى فيها على حياته أو حريته".

3) **اتفاقية مناهضة التعذيب**: لبنان دولة طرف منذ 2000/10/25 في "اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة" الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في 1984/12/10 ودخلت حيز النفاذ في 1987/6/26. وتنصّ هذه الاتفاقية في مادتها الثالثة على أنه "1- لا يجوز لأية دولة طرف أن تطرد أي شخص أو تعيده أو أن تسلّمه إلى دولة أخرى، إذا توافرت لديها أسباب حقيقة تدعو إلى الاعتقاد بأنه سيكون في خطر التعرض للتعذيب. 2- تراعي السلطات المختصة لتحديد ما إذا كانت هذه الأسباب متوافرة، جميع الاعتبارات ذات الصلة، بما في ذلك، في حالة الانطباق، وجود نمط ثابت من الانتهاكات الفادحة أو الصارخة أو الجماعية لحقوق الإنسان في الدولة المعنية".

4) **العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية**: وهو اتفاقية دولية اعتمدت من الجمعية العمومية للأمم المتحدة في 1966/12/16 وصادق عليها لبنان في 1972/11/3، ودخلت حيز النفاذ في 1976/3/23. وقد نصّت المادة /13/ منه على أنه "لا يجوز إبعاد الأجنبي المقيم بصفة قانونية في إقليم دولة طرف في هذا العهد إلا تنفيذا لقرار اتخذ وفقاً للقانون، وبعد تمكينه، ما لم تحتم دواعي الأمن القومي خلاف ذلك، من عرض الأسباب المؤيدة لعدم إبعاده ومن عرض قضيته على السلطة المختصة أو على من تعينه أو تعينهم خصيصا لذلك، ومن توكيل من يمثله أمامها أو أمامهم".

5) **الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري**: وقد اعتمدتها الجمعية العمومية للأمم المتحدة في 1965/12/21 وصادق عليها لبنان في 1971/11/12 قبل ان تدخل حيز النفاذ في 1969/1/4. وبرغم أن هذه الاتفاقية لم تنصّ صراحة على موجب عدم ترحيل الأجانب المعرضين للخطر في دول المنشأ، إلا أن لجنة الخاصة بالقضاء بمكافحة التمييز العنصري الناشئة عنها عمّمت "توصية عامة" على جميع الدول الأطراف في الاتفاقية بتاريخ 2004/10/1 تقضي بوجوب توخي التشريعات الوطنية الخاصة بالإبعاد والترحيل لهذه الدول عدم ممارسة التمييز بناء على الجنسية أو العرق أو الإثنية أو اللون في قرارات الإبعاد والترحيل، وبوجوب منح حقوق تقاضي متساوية لهؤلاء من أجل الطعن في قرارات ترحيلهم/إبعادهم.

6) **الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري**: وهي اتفاقية اعتمدتها الجمعية العمومية للأمم المتحدة بتاريخ 2006/12/20، ودخلت حيّز التنفيذ بتاريخ 2010/12/22، ووقعت عليها دولة لبنان 2007/02/6، وقد كرّست موجب عدم الترحيل في المادة /16/ التي نصّت حرفياً على ما يلي: "لا يجوز لأي دولة طرف أن تطرد أو تُبعد أو أن تُسلم أي شخص إلى أي دولة أخرى إذا كانت هناك أسباب وجيهة تدعو إلى الاعتقاد بأن هذا الشخص سيقع ضحية للاختفاء القسري"

7) **اجتهاد القضاء الوطني**: منذ بداية العام 2000، بدأ القضاء اللبناني يطور اجتهاده لجهة استبعاد عقوبة الإبعاد (الترحيل) وخصوصاً للأجانب طالبي اللجوء المسجلين لدى "المفوضية". وبالفعل، لم نرَ أحكاماً تصدر بحق لاجئين من دول تشهد نزاعات مسلحة أو انتهاكات صارخة لحقوق الإنسان عن القضاء الجزائي العادي (قضاء الجزاء المنفردين ومحاكم الجنايات) أو الاستثنائي (المحكمة العسكرية الدائمة / المجلس العدلي) أحكاماً تتعلق بأجانب قادمين من دول كهذه وتتضمن قراراً بترحيلهم كما دأبت عادة المحاكم اللبنانية بحق أجانب قادمين من دول أفريقية أو آسيوية أو غربية حين يتم إدانتهم بجرائم جنحية أو جنائية شائنة أو خطيرة، بما في ذلك جرائم الإرهاب والقتل والمخدرات.

إلى ذلك، فإن موجب الدول بعدم ترحيل الأشخاص الأجانب المقيمين ضمن أراضيهم إلى دول يُخشى أنهم قد يتعرضون فيها لخطر القتل أو التعذيب أو أي شكل من أشكال الاضطهاد صار من قبيل المبادئ الحقوقية الإنسانية العامة المكرّسة في القانون العرفي الدولي.

9. خلاصة وتوصيات

اضطر بعضهم الدخول إلى لبنان بطريقة غير قانونية خصوصاً بعد قرار المديرية العامة للأمن العام الذي فرض شروط بالغة القسوة على دخول وإقامة اللاجئين بلبنان مطلع عام 2015، علماً أن الدعوى المقُدمة في عام 2015، من قبل أحد الاجئين السوريين إلى جانب جمعيتي "رواد للحقوق" و"المفكرة القانونية" قد نجحت في جعل مجلس شورى الدولة مراجعة القضية الشرعية[39]، وقد أصدر قراراً أكّد فيه أنه ليس للمديرية العامة للأمن العام أن تعدل شروط دخول وإقامة السوريين في لبنان، طالما أن القانون حصر هذه الصلاحية في مجلس الوزراء دون سواه. وعليه، أبطل المجلس هذا القرار، ولكن لم يتم تنفيذه بعد، والذي أدّى إلى منع دخول العديد من المواطنين السوريين الأراضي اللبنانية بطريقة قانونية، وتجريد آخرين من الإقامة النظامية أو من تجديدها في لبنان، وهذا ما يعرّض عشرات آلاف السوريين إلى الترحيل إلى سوريا قسراً بموجب القرار الصادر عن المجلس الأعلى للدفاع.

إن حملة الترحيل القسري للاجئين السوريين في لبنان بدأت بالفعل وصارت واقعاً ملموساً لا تهويلاً سياسياً، وإنه لا يمكن تصوّر نضوج حملة كهذه من دون أن يتلطّخ التراب اللبناني بدماء هؤلاء اللاجئين، أسوة بما حصل في صيف 2017 سيئ الذكر، طالما أن سياسة الضغط المنهجية للحكومة اللبنانية المستمرة منذ نحو عامين من أجل دفع اللاجئين إلى العودة إلى سوريا، لم تثنِهم عن التمسّك بملاذهم اللبناني غير الآمن، ولن يكون مفاجئاً أن يعاود هؤلاء المرحّلين الدخول خلسة إلى الأراضي اللبنانية فيما لو لم يجدوا في ديارهم الحدّ المقبول من الأمن والاستقرار المتوفرين في لبنان، برغم كل المصاعب التي تواجههم فيه، لقد أظهر تاريخ النزاعات المسلحة أن ضمان عدم تكرار الانتهاكات هو شرط أساسي لعودة اللاجئين إلى ديارهم، وبرغم تقدّم شكلي في محور المفاوضات الجارية لإيجاد حلّ سياسي للأزمة السورية، إلا أن النظام السوري وحلفائه لم يتمكنوا بعد من تقديم ضمانات جدية لعدم تكرار الانتهاكات في سوريا، من جهة أخرى، فإن الدولة اللبنانية لم تنجح في الإلمام بموجباتها القانونية تجاه اللاجئين برغم سعي حثيث من المجتمع الدولي لتقديم الدعم الملائم للمجتمع اللبناني المضيف.

لكل ذلك، ينادي مركز **"وصول"** كلاً من مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة والمقرر الخاصين الملحقين بأمينها العام لشؤون التوقيف التعسفي، والاختفاء القسري، وأشكال العنصرية المعاصرة، والتعذيب، وحقوق الإنسان كافة، والمفوض السامي لشؤون اللاجئين، ومجموعات العمل التابعة لهم في الأمم المتحدة، بإيلاء اهتمام خاص بظاهرة ترحيل اللاجئين السوريين في لبنان إلى سوريا، ويوصي المركز بإصدار إدانة أممية رسمية عاجلة لسياسة الترحيل اللبنانية هذه بحق اللاجئين السوريين والضغط على الحكومة اللبنانية لاحترام موجباتها القانونية الدولية من جهة، وبالتعجيل في إيجاد حلّ

[39] شورى الدولة يبطل قرار الأمن العام بتعديل شروط دخول وإقامة السوريين في لبنان: درسٌ بليغ في الشرعية
https://tinyurl.com/y3tv52ns

سياسي يقدّم ضمانات جدية للاجئين من أجل عدم تكرار الانتهاكات في سوريا وتمكينهم من العودة إلى مناطق المنشأ ضمن رزم إنسانية تضمن جبر أضرارهم وحمايتهم من الملاحقة التعسفية من جهة أخرى.

يوصي مركز وصول لحقوق الإنسان الحكومة اللبنانية ما يلي:

- التشديد على ضرورة التزام لبنان بالاتفاقيات الدولية التي وقّع أو صادق عليها.
- تصويب سياسة تعامل السلطات اللبنانية مع اللاجئين السوريين بما يضمن احترام رغبتهم في العودة إلى سوريا أو البقاء في لبنان.
- إلغاء القرار الصادر عن المجلس الأعلى للدفاع، (خصوصاً أن هناك تعسفاً في تطبيق القرار)، وقرار المديرية العامة للأمن العام والقاضيين بترحيل المواطنين السوريين الداخلين الى لبنان عبر المعابر غير الرسمية.
- السماح للضحايا المهددين بالترحيل بالطعن بقرارات الترحيل الصادرة بحقهم لدى المراجع القضائية المختصّة وفقاً لما تقضي به القوانين المحلية.
- تخصيص اعتماد دولي لدعم مشاريع التوعية والتدريب لجهة التغطية الإعلامية موضوعية وإنسانية لملف اللاجئين السوريين لدى الوسائل الإعلامية اللبنانية.

- انتهى -

تقرير مركز وصول لحقوق الإنسان

حول الترحيل القسري للاجئين السوريين من لبنان

أغسطس/آب 2019

للتواصل مع المركز:

البريد الالكتروني: info@achrights.org

الموقع الالكتروني: https://www.achrights.org

صفحة وصول على تويتر: https://twitter.com/ACHRights

صفحة "وصول" فيسبوك: https://www.facebook.com/ACHRights